الدورة التاسعة بعد المائة **م ت١٠٩ق١٧**
١٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٢
البند ٣-٦ من جدول الأعمال **EB109.R17**

ضمان إمكانية الحصول على الأدوية الأساسية

المجلس التنفيذي،

وقد حلَّل التقرير الخاص بزيادة فرص الحصول على الأدوية الأساسية والتقرير الخاص بالإجراءات المنقحة لتحديث القائمة النموذجية لمنظمة الصحة العالمية للأدوية الأساسية؛[١]

وإذ يؤكد على ضرورة تعزيز فرص حصول الجميع على الأدوية؛

يوصي جمعية الصحة العالمية الخامسة والخمسين باعتماد القرار التالي:

جمعية الصحة العالمية الخامسة والخمسون،

إذ ترحب باعتماد "الإعلان الخاص بالعلاقة بين اتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة والصحة العمومية"، والذي صدر في المؤتمر الوزاري الرابع (الدوحة، في ١٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠١)، والذي يؤيد حقوق البلدان في حماية الصحة العمومية، ولاسيما تعزيز فرص حصول الجميع على الأدوية؛

وإذ تذكّر بالمناقشات التي دارت بين الدول الأعضاء والاقتراحات التي قدمتها في اجتماعاتها الإقليمية التي تسبق انعقاد جمعية الصحة العالمية الخامسة والخمسين، وذلك أساساً في الدورة الثالثة والخمسين للجنة الإقليمية للأمريكتين (أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١)،[٢] والدورة الثامنة والأربعين للجنة الإقليمية لشرق المتوسط (تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠١)[٣] بالإضافة إلى المناقشات المستفيضة التي جرت في دورة المجلس التنفيذي التاسعة بعد المائة؛

وإذ تعيد تأكيد القرار ج ص ع٥٤-١١، الذي يؤكد على استراتيجية منظمة الصحة العالمية الدوائية، وطلباتها الموجهة إلى الدول الأعضاء والمديرة العامة لمنظمة الصحة العالمية؛

---

١ الوثيقتان م ت١٠٩/٧ وم ت١٠٩/٨، على التوالي.

٢ انظر الوثيقة CD53/5.

٣ انظر القرار ش م/ ل إ٤٨/ ق -٢.

وإذ تدرك الحاجة إلى ضمان استمرارية تحديث القائمة النموذجية لمنظمة الصحة العالمية للأدوية الأساسية على ضوء المعلومات العلمية المستندة إلى القرائن؛

وإذ تشدد على جدوى التناول الوافي لأثر اتفاقات التجارة الدولية على الإنصاف في فرص الحصول على كل الأدوية، وخصوصا الأدوية الأساسية؛

وإذ تعي مسؤولية الدول الأعضاء في دعم القرائن العلمية الراسخة، مع استبعاد أية معلومات يشوبها التحيز أو تشوبها أية ضغوط خارجية يمكن أن تلحق الضرر بالصحة العمومية،

١- **تحث** الدول الأعضاء على ما يلي:

(١) إعادة تأكيد التزامها بزيادة فرص الحصول على الأدوية، وترجمة هذا الالتزام إلى قواعد محددة داخل البلدان، وخاصة وضع سياسات دوائية وطنية، ووضع قوائم بالأدوية الأساسية تقوم على القرائن، وتستند إلى القائمة النموذجية لمنظمة الصحة العالمية للأدوية الأساسية، وإلى إجراءات مهيئة لتعزيز السياسات الخاصة بالأدوية وفرص الحصول عليها وبجودتها واستعمالها على نحو رشيد في إطار النظم الصحية الوطنية؛

(٢) إنشاء الآليات اللازمة لقوائم الأدوية الأساسية التي تعتمد على العلم وتتسم بالاستقلال عن الضغوط الخارجية وتخضع للاستعراض بانتظام؛

(٣) القيام، بالإضافة إلى السياسات والإجراءات الصحية، بتنفيذ تدابير تكميلية لضمان استناد القوائم الوطنية للأدوية الأساسية إلى مبادئ توجيهية سريرية قياسية، يفضل أن تتخذ شكل كتيبات الوصفات العلاجية الوطنية بهدف تعزيز الوصفات العلاجية الرشيدة؛

(٤) القيام في إطار السياسات الدوائية الوطنية بالتأكيد مجدداً على مفهوم منظمة الصحة العالمية عن الأدوية الأساسية باعتبارها الأدوية التي تلبي الاحتياجات ذات الأولوية للسكان في مجال الرعاية الصحية الأولية، مما يعكس أيضاً إتاحتها وجودتها وأسعارها وجدوى تقديمها، ويؤكد من جديد على قاعدة القرائن اللازمة لإجراء المناقشات العامة على الصعيد الوطني؛

(٥) مواصلة رصد تأثيرات القوانين الحديثة لحماية براءات الاختراع وتأثيرات الامتثال لاتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة على فرص الحصول على الأدوية؛

٢- **تطلب إلى** المديرة العامة ما يلي:

(١) تعزيز لجنة الخبراء المعنية باستعمال الأدوية الأساسية وضمان استقلالها عن الضغوط الخارجية في كل الأوقات، واتباع المعايير ذات الأساس العلمي من أجل تنقيح المدخلات الضرورية من كل الأطراف المؤثرة وتحديثها وتلقيها حسب الاقتضاء وعند اللزوم؛

(٢) ضمان أن تتناول استراتيجية منظمة الصحة العالمية الدوائية المسألة الهامة المتمثلة في أثر اتفاقات التجارة الدولية على فرص الحصول على الأدوية، وأن تجسد في التقارير ذات الصلة المقدمة إلى الأجهزة الرئاسية للمنظمة التقدم المحرز في سعيها الشامل في هذا المضمار؛

(٣) الدعوة إلى اتخاذ ما يلزم من إجراءات على نطاق العالم من أجل تشجيع التسعير التفاضلي المستند إلى السوق للأدوية الأساسية بين كل من البلدان المرتفعة الدخل والمتوسطة الدخل والمنخفضة الدخل، وتقديم الدعم التقني، ولاسيما للبلدان النامية، من أجل وضع سياسات لتسعير الأدوية؛

(٤) الدعوة إلى مفهوم الأدوية الأساسية والسياسات المتعلقة بها كوسيلة من وسائل تنفيذ الوصف الرشيد للأدوية؛

(٥) مواصلة العمل على وضع منهجية لقواعد البيانات المحوسبة الخاصة بالأسعار المرجعية للأدوية الأساسية في جميع أنحاء العالم؛

(٦) اغتنام كل الفرص الدبلوماسية والسياسية الرامية إلى التغلب على العقبات التي تعوق الحصول على الأدوية الأساسية، والتعاون مع الدول الأعضاء من أجل إتاحة هذه الأدوية لمن يحتاجون إليها ومعقولة التكلفة بالنسبة إليهم؛

(٧) الانضمام إلى المنظمات غير الحكومية ومساندتها في عملية تنفيذ المبادرات المتوافقة مع أولويات الصحة العمومية.

الجلسة التاسعة، ١٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٢
م ت١٠٩/ المحاضر الموجزة/٩

= = =